الاتفاق على تشكيل فريق فني للرد على التساؤلات التي يحملها أعضاء اللجنة

العبدالله: «المالية» البرلمانية متخوفة من صلاحيات «هيئة الحرير»

■ القانون يعتبر ضخماً وله انعكاسات اقتصادية واجتماعية وسياسية كبيرة

■ الهاشم: رأس مال الخطوط الكويتيّة مليار و200 مليون ولديها 35 طائرة فقط

العبدالله اثناء الاجتماع

■ لن أحضر اعتصام الطيارين خصوصا أننا توصلنا إلى تصور جيد لمعالجة قضيتهم

أعلن وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله انه اجتمع مع أعضاء اللجنة الاقتصادية للاطلاع على دور الحكومة في قانون إنشاء هيئة مدينة الحرير وقال ان أعضاء اللجنة أبدوا تخوفهم من الصلاحيات التي أعطيت للهيئة والاستثناءات الممنوحة للهيئة في كثير من القوانين.

ولفت العبدالله الى ان الحكومة حاولت ان تكون اكثر شفافية مع اعضاء اللجنة وتبين لهم الأسباب الواقعية والفلسفية القائمة عليها لإعداد القانون لاسيما وان قانون مدينة الحرير يعتبر ضخما وله انعكاسات اقتصادية واجتماعية وسياسية كبيرة. وأوضح انه تم الاتفاق على تشكيل فريق فني من قبل أعضاء اللجنة المالية ومن الحكومة وذلك لإظهار كل التساؤلات التي يحملها أعضاء اللجنة. أضاف ان الحكومة مستمرة في عقد الاجتماعات مع اللجنة بخصوص قانون مدينة الحرير وسيستمر لأشهر حتى يتم اعداده بشكل سليم. من جهة أخرى ناقشت اللجنة المالية التقرير السابق بشأن سحب 600 مليون دينار من الاحتياطي العام لسداد المتبقي من رأس مال شركة الخطوط الجوية الكويتية ومناقشة مشروع إنشاء مدينة الحرير بحضور وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح.

وقالت مقرر اللجنة الثانية صفاء الهاشم إنّ رأس مال الخطوط الجوّية الكويتيّة الحالي مليار و200 مليون دينار ولديها ٣٥ طائرة فقط محمّلة إدارة الخطوط الجوّيّة مسؤولية محو تاريخ هذه المؤسّسة الذي يمتد أكثر من 60 عامًا.

وأعلنت الهاشم رفض اللّجنة استدعاء بقيّة رأس مال الخطوط الجوّيّة لافتة إلى أنّه تمّ منح مسؤوليها فرصة للاجتماع المقبل وبذلك فإنّ تقرير اللّجنة بسحب ٦٠٠ مليون دينار لن يناقش في جلسة مجلس الأمّة المقبلة وأبدت الهاشم تحفّظها على اعتصام الطيّارين الّذي أعلن عن تنظيمه قائلة: أنا ضدّ الاعتصامات ودوري داخل قاعة عبدالله السالم ولن أحضر اعتصام الطيّارين خاصّة أنّنا توصلنا إلى تصوّر جيّد لمعالجة قضيّتهم. وحول مشروع مدينة الحرير قالت الهاشم إنّ صلاحيّات رئيس هيئة إنشاء مدينة الحرير وتطوير جزيرة بوبيان وميناء مبارك تفوق صلاحيات رئيس الوزراء أضافت: لا يريدون أن يخضع مجلس الأمناء لرقابة المحاسبة لافتة إلى أنّ المشروع الحكومي يتيح لأعضاء مجلس الأمناء ممارسة العمل التّجاريّ والاستثماريّ من دون اعتباره تعارض مصالح ودون تقديم الذمّة الماليّة.

«شؤون مجلس الامة» أبرمت عقداً لتنفيذه

الهيفي: مشروع «الميكنة» يستهدف الوصول إلى حكومة إلكترونية

■ الإسراع بتطبيق هذا المشروع الوطني والانتقال إلى البيئة الالكترونية يضمن أمن وسرية المعلومات

■ قطاع البحوث ونظم المعلومات يحقق 100 % من الخطوات التحضيرية سابقاً الجدول الزمني بـ 3 شهور

احمد الهيفي

أبرمت وزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة عقدا مع شركة متخصصة لتنفيذ مشروع الميكنة وهو أحد المشروعات التنموية المكلفة بها الوزارة.

وفي هذا السياق قال وكيل وزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة المساعد لقطاع البحوث ونظم المعلومات د. أحمد براك الهيفي إن توقيع عقد لنظام الميكنة جاء قبل الفترة الزمنية المحددة للمشروع وفق الجدول الزمني له في خطة التنمية مما يعد إنجازاً للوزارة.

وأكد د. الهيفي أن مشروع نظام الميكنة يستهدف الوصول إلى حكومة الكترونية متكاملة ويضمن أمن وسرية المعلومات ويلبي احتياجات خطة التنمية من متابعة سريعة وفعالة.

وأعرب د. الهيفي عن امتنانه في أن تتجه كل وزارات الدولة والجهات الحكومية بشكل كامل إلى ميكنة جميع أعمالها تحقيقا للأهداف التي وضعت عند الموافقة على هذا المشروع الوطني وضمنتها الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات والأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية.

وقال د.الهيفي إن الإسراع بتطبيق هذا المشروع الوطني والانتقال من البيئة الورقية إلى البيئة الالكترونية يتماشى مع مفهوم الحكومة الإلكترونية ويحقق الاستفادة من مزايا شبكة الكويت للمعلومات (KIN) لأمن وسرية البيانات والمعلومات المتداولة بأنوعها المختلفة وتحقيق الاستفادة القصوى في مجال الأرشفة وإدارة المحتوى الإلكتروني بكافة الجهات الحكومية.

ورأى د. الهيفي أن نجاح مكتب وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة في تحقيق خطوة نوعية في ميكنة العمل بالوزارة هو ثمرة جهود سنوات متواصلة للقيادات والعاملين للوزارة ساهمت في صياغة موقع الوزارة الإلكتروني الذي تم تدشينه على شبكة الإنترنت من سنوات وأتاح الاستفادة من خدمات تكنولوجيا المعلومات للوصول إلى المعلومة واسترجاعها ونسخها بسهولة وسرعة فائقة وزيادة كفاءة المتابعة وسهولة في استرجاع الوثائق والاطلاع عليها بصورة منتظمة وسريعة والمساعدة في التخفيف من أعباء الأعمال اليدوية الروتينية وتطوير انتاجية العمل والمساعدة في توفير المساحات المكانية بيئة العمل (التخزين) ومواكبة منظومة الحكومة الإلكترونية وإعداد كوادر ذات قدرات عالية على الاستجابة لمهمة تحليل المعلومات وزيادة قدراتهم التحليلية والبحثية اللازمة.

جدير بالعلم أن مكتب وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة من اوائل الجهات الحكومية التي طبقت نظام المراسل الحكومي الإلكتروني "G2G" الذي حقق الاستفادة القصوى وسرعة إنجاز المعاملات الحكومية وتوفير الوقت والجهد.

اللجنة اجتمعت لمناقشة الحساب الختامي للإدارة العامة للطيران المدني

«الميزانيات»: 142 مخالفة مالية سجلها جهاز المراقبين على «الجمارك»

لجنة الميزانيات

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان سيد عبد الصمد أن اللجنة قد اجتمعت لمناقشة الحساب الختامي للإدارة العامة للطيران المدني للسنة المالية 2016/2015 وملاحظات ديوان المحاسبة بشأنه ودون حضور ممثل الوزير المختص وتبين للجنة ما يلي :-

أولا: تسوية ملاحظات ديوان المحاسبة

في بداية الاجتماع أفاد ديوان المحاسبة انه اجتمع مع إدارة الطيران المدني قبل اجتماع لجنة الميزانيات وأن الجهة قدمت إجراءاتها في تسوية الملاحظات المسجلة عليها واقتنع الديوان بإجراءات تسوية 60% من الملاحظات المسجلة.

ثانيا: استمرار عدم تفعيل دور مكتب التفتيش والتدقيق الداخلي

لاحظت اللجنة استمرار عدم تفعيل دور مكتب التفتيش والتدقيق الداخلي للطيران المدني على النحو الذي يؤدي إلى تلافي مثل هذه الملاحظات المالية والإدارية والمحاسبية ، مؤكدة على ضرورة تصويب هذه الملاحظة الواردة في تقرير ديوان المحاسبة والعمل على تعديل تبعية هذا المكتب وإلحاقه بأعلى سلطة إشرافية ليكون لديه الاستقلالية التامة في ممارسة اختصاصاته وتدعيمة بالكوادر المالية التي تتناسب مع مهامه.

ثالثا: ضعف في إدارة المواقع الاستثمارية

تبين للجنة بشكل واضح أن السمة البارزة في ملاحظات ديوان المحاسبة تلك المتعلقة بضعف إدارة المواقع الاستثمارية في مطار الكويت الدولي مما تسبب في حرمان الخزينة العامة من إيرادات مستحقة لم تتخذ الجهة الاجراءات المناسبة لتحصيلها أو ضياع إيرادات كان من الممكن تحقيقها بسبب ضعف متابعة المواقع الاستثمارية.

وأكدت اللجنة أنه في الوقت الذي تنادي فيه الحكومة بضرورة تنويع مصادر الدخل وزيادة الإيرادات غير النفطية فإن (الطيران المدني) يقوم على سبيل المثال لا الحصر :-

• بمنح مواقع استثمارية لشركات دون طرحها في مزايدة عامة ودون أخذ موافقة وزارة المالية

• منح مستثمرين مساحات إضافية غير مضمنة في العقود الموقعة دون مقابل.

• منح مستثمر رسم 400 فلس عن كل مغادر دون سند قانوني منذ سنة 2004 بلغ ما أمكن حصره عن الخمس سنوات الأخيرة أكثر من 9 ملايين دينار

• عدم تطبيق غرامات مستحقة على بعض المستثمرين بسبب مخالفتهم شروط التعاقد.

رابعا: ملاحظات على العقود

من واقع ملاحظات الديوان تبين للجنة أن الجهة تعاقدت بشكل مباشر على أعمال دون طرحها في مناقصة عامة للحصول على أفضل الأسعار كما تكبد المال العام خسائر قضائية بسبب عقد لاستئجار سيارات تم إلغاءه فيما بعد، وفي سياق متصل مددت الجهة عقد النظافة بمدة ستة كاملة بمبلغ 788.778 د.ك بحجة أنه الوقت لم يسمح بتجهيز المستندات لطرحها في مناقصة جديدة خلال الوقت المحدد رغم أن موضوع النظافة من المواضيع الروتينية التي كان من المفترض جهوزية الجهة لطرح المناقصة الجديدة في الوقت المحدد خاصة وأن مدة العقد 3 سنوات. ومن جانب آخر ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية في اجتماعها امس الحساب الختامي للادارة العامة للجمارك بحضور نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية انس الصالح.

وأوضح مقرر اللجنة النائب رياض العدساني في تصريح للصحفيين عقب الاجتماع ان مصروفات الادارة العامة للجمارك بلغت 86 مليون دينار اذ سجل جهاز المراقبين الماليين 142 مخالفة مالية.

وقال العدساني "طلبنا من (الجمارك) معالجة جميع المخالفات سواء التي رصدها ديوان المحاسبة او جهاز المراقبين الماليين" مشيرا الى ان "القضايا الامنية ستكون على رأس اولويات اللجنة لا سيما قضية تهريب الحاويات".

مؤكداً سعي الحكومة لتحقيق المصلحة العامة

الفارس: قانون الجامعات الحكومية يهدف إلى تنظيم شؤونها

الفارس خلال الاجتماع

اعضاء اللجنة

■ طالبت بإعداد مذكرة متكاملة حول المدة الزمنية التي سيستغرقها إنشاء الجامعة الجديدة

■ القانون يختص بالجامعات الحكومية ولا يسري على الهيئة العامة للتعليم التطبيقي

■ علينا توفير وجود أخصائي اجتماعي خلال فترة الاختبارات لمساعدة الطلبة المتوترن نفسياً

■ التربية تدرس اعادة النظر في رسوم المدارس الخاصة لتحقق العدالة

ناقشت لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد قانون الجامعات الحكومية بحضور وزير التربية ووزير التعليم العالي د. محمد الفارس ومدير جامعة الكويت ومدير الهيئة العامة للتعليم التطبيقي ورؤساء هيئة التدريس والتدريب في المعهد التطبيقي.

وقال وزير التربية الدكتور محمد الفارس امس ان قانون الجامعات الحكومية يهدف الى تنظيم الشؤون الادارية والمالية والهيكلية والعلمية لهذه الجامعات كل على حدة.

وذكر الوزير الفارس في تصريح للصحفيين عقب حضوره اجتماع لجنة شؤون التعليم والثقافة والارشاد البرلمانية انه طلب من اعضاء (التعليمية) ابداء ارائهم بشان مشروع القانون مؤكدا سعي الحكومة لتحقيق المصلحة العامة فيما يتعلق بامكانية تحقيق رغبة القيادة السياسية بانشاء الجامعات في اسرع وقت ممكن.

واضاف ان الغرض الرئيسي من انشاء الجامعات هو الوصول الى الجامعة في اسرع وقت مشيرا الى انه اوعز الى مسؤولي جامعة الكويت اعداد مذكرة متكاملة حول المدة الزمنية التي سيستغرقها انشاء الجامعة والمدة الزمنية التي ستستغرقها انتقال جامعة الكويت الى الموقع الجديد والطاقة الاستيعابية للجامعة واعضاء هيئة التدريس الذين تحتاجهم الجامعة.

واوضح ان القانون يختص بالجامعات الحكومية ومن ضمنها جامعة الكويت وجامعة صباح السالم في الشدادية وجامعة جابر الاحمد ولا يسري على الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب التي لها قانون خاص ينظمها.

وبين الفارس ان قانون الجامعات الحكومية سيلغي جميع القوانين الخاصة بالجامعات الحكومية المذكورة ويسمح للحكومة بانشاء جامعات وفقا لمشروعات بقوانين وليس مراسيم وبالتالي يسري على جميع الجامعات الحكومية الموجودة وينظم التنظيم الاداري والمالي والهيكلي لهذه الجامعات كل على حدة.

ورداً على سؤال حول تكرار مشكلة صعوبة الامتحانات قال انه اثناء جولته على عدد من المدارس اثناء تادية الطلبة للاختبارات لاحظنا توتر العديد من الطلبة اثناء تادية الاختبارات لذا اوعزت الى مسؤولي وزارة التربية لاعادة النظر في وجود اخصائي اجتماعي او نفسي خلال فترة الاختبارات لمساعدة الطلبة المتوترين نفسيا. وقال في السياق ذاته ان هذا الامر يساعد الطلبة المتوترين في بعض الجزئيات الصعبة في الامتحان حتى يكون لنا نظرة نفسية للطالب.

وعن زيادة رسوم المدارس الخاصة بين الفارس ان وزير التربية والتعليم العالي السابق اصدر قرارا وزاريا في تحديد نسب الزيادة كل عام بحيث تكون 3 بالمئة للعام الدراسي السابق والحالي مشيرا الى ان وزارة التربية تدرس اعادة النظر في الرسوم بحيث تحقق العدالة المنشودة وتنظيم هذه العملية.

وعن مدى امكانية تقييم نظام (الكفايات) مع البنك الدولي اوضح الفارس ان الوزارة اعدت دراسة متكاملة حول تقييم تطبيق هذا النظام وليس تقييم المنهج الذي اعتمد ولا خلاف عليه لافتا الى ان الية التطبيق هي الجزئية التي تحتاج الى اعادة تقييم دوري لها فهناك اجتماعات للجنة التسيير وهي اللجنة المختصة بادارة هذا الموضوع للاطلاع على كافة تفاصيله.

وصرح مقرر اللجنة النائب عمر الطبطبائي أن الخلاف كان حول المادة ٤٤ من القانون بشأن إنشاء جامعة جديدة حيث رفضت الجامعة ذلك أمّا التطبيقي فأبدى موافقة على إنشاء جامعة جديدة مشيرًا إلى أن أعضاء اللجنة استمعوا إلى جميع وجهات النظر خصوصاً المادّة ٤٤ والتي كانت نقطة خلاف ما بين الطرفين الحكوميين الجامعة والتطبيقي.

وطالب الطبطبائي الحكومة بإعادة النظر بهذا القانون حتى يتسنى لنا العمل وتكملة الطريق لإقرار هذا المشروع باعتباره قانونًا مهمًا لمستقبل التعليم. وبين أن المادّة ٤٤ تنص على إنشاء جامعة أخرى غير جامعة الكويت، والتطبيقي يريد إنشاء جامعة أخرى وجامعة الكويت تريد أن يكون إنشاء الجامعة جديدة تابعة لها، متمنيا ان يحل الخلاف الحكومي الحكومي قبل الاجتماع المقبل باتخاذ قرار حول هذا الأمر.

وقال عضو اللجنة النائب د. خليل عبدالله في تصريح له إن هناك إجماع من أعضاء اللجنة بأن تكون مباني جامعة الشدادية تابعة لجامعة الكويت.

وصرح بدوره عضو اللجنة التعليمية د. عوده الرويعي قائلا: إن النقاش في اللجنة التعليمية كان ثريًا والخلاف لا يجب أن يفسر انه عدم تعاون بين الجانبين النيابي والحكومي. وتابع أن النقاش كان حول المادّة ٤٤ حول تسمية جامعة الشدادية فالنواب يريدون تسميتها جامعة الكويت والحكومة تريدها جامعة صباح السالم. وأوضح أن المشكلة ليست في إنشاء المباني بقدر الخلل التشريعي الذي يجب أن يوضع له معالجة شاملة ليكون لدينا قانون جامع وشامل. مؤكدا أهمّيّة الا تكون السرعة في إنجاز الجامعات على حساب الجودة ووجود تشريع متكامل.